

فان الانتصاف بالكفر منكر دون خلقها وإيجادها والرضا انما يتعلق بإيجادها الذي هو
 فعل الله ليس بشئ لما علمت ان جميع الاشياء من مراتب قضائه لكونها معقولة
 له حاضرة اياه وان الفرق بين القضاة والمقتضى بالاعتبار بل الحق في الجواب ان
 يفرق بين القضاة بالذات وبين القضاة بالعرض كما عرفت فالما مورد به هو الرضا بالقضاة
 بالذات هو الخيرات كلها والمعنى عنده هو الرضا بما يصحب القضاة بالذات على سبيل
 الاستحسان والالزام وهي لشروط اللازمة للخيرات الكثيرة وهذه ايضا اذا لم يعتبر من غير
 ايجابية بل قصد اليها بالذات وبالقياس الى هذا الشخص الجزئي الموصوف به اما
 اذا عتبر كونها متضمنة للمصالح وحكم الكلية بالقياس الى النظام الكلي فلا شر اصلا
 لان هذا الترتيب والتمييز من لوازم الوجود والايجاد والاشياء انما اذا جرت على نظام
 المعنى فالمراد من هذا الاسم الشريف ان الله يطلب من الظالم حق المظلوم لان الانتصاف
 واجب عليه لعدله وحكمته قال المستكلم الفريد والحكم الوحيد في التجريد والانتصاف عليه
 واجب عقلا ومعنا قال العلامة الحلي في شرحه اختلف اهل العدل في ذلك
 ذهب قوم الى ان الانتصاف للمظلوم من الظالم واجب على الله عقلا لانه هو المبدأ
 لعباده فظهر كمنظر الوالد لولده فكما يجب على الوالد الانتصاف كذا يجب عليه قياسا
 للعقاب على الشاهد وقال آخرون نعم انه يجب سمعا لان الوالد يجب عليه تدبير امر اولاده
 وما ديم اما الانتصاف باخذ الارش من الظالم ودفعه الى المظلوم فلا تسلم وجوبه عقلا
 بل حين منتهى تركهم الى ان يكمل عقولهم لينتصف بعضهم من بعض والمصنف اختار وجوبه

عقلا وسمعا اما من حيث العقل فلان ترك الانتصاف منه تعبدية حتى يفسد حق المظلوم
 لانه تعبدية كمن الظالم وخلق بينه وبين المظلوم مع قدرته على المنع ولم يمكن المظلوم من الانتصاف
 فلولا تكلفه تعبدية بالانتصاف لصانع حق المظلوم وذلك تبسيع عقلا واما من حيث العقل
 فلورود القرآن بانه تعبدية بين عباده ولو صفت المسلمين له تعبدية لطلب حق الغير
 من نفس النبي كلامه اقول اما الجواب عن حجة من انكر الوجوب عقلا فلان انتصاف
 حق المظلوم من الظالم مطلقا من التذير والتاديب وترك انتظاره الى البلوغ مودعا
 بآثاره فمن بين الاولاد وتخريب اطلاقهم وفهم نظام المنزل فلا ريب ان هذا الاجمال تبسيع
 عقلا فيجب فيقتضيه وهو المطلوب فانهم واما المسائل المتفرقة على هذا الاصل فهي كثيرة
 صدنا عن التعرض لها قصد الاختصار الى هذا وقت لعلم في احوال من لضر والعدم
 كان فيها نفس هذا الوجود وضر والشر من عدم ولكن القضاء قد جرى باسنان معقب
 حكمه ولا راد لقضائه فخر جومته جلشانه وعظم سلطانه ان يعطينا من غوامس علوم الطبيعية
 عاجلا ويوصلنا الى جوار جلال الذات النورية والانوار العاهرة الالهية اجلا بعبادة

رحيم دورو

قوله عليه السلام
 يا مسلم

لما كان هذا المقصد العالي المتعالي اعني مسالة علم الواجب على ذكره من اجل مسائل

الحكمة الالهية واصعبها وادقها توفرية اضطراب العقول وتكثر عليه ترجيح افهام العقول
 رائتا تقريره وتحريره وتوضيحه وتنقيحه وتأسيسه وتحقيقه في فصول
 الفصل الاول في تعدد المذاهب فيه اعلم ان المذهب المشهورة في هذه المسألة سبعة
 احدها مسلك نعيم المشائفة من اتباعهم مثل شيخ الرئيس والمعلم الثاني وابي العباس اللوكرى
 واثالثهم من القول بارتسام صور الممكنات في ذاتة نعم وحصولها فيه على المشهور الثاني
 كون وجودات الاشياء الالهيانية من الموجودات والماديات والبسائط والمركبات
 مناطا لعالمية نعم بها وختاره شيخ الاشراف واليكم الاعلى لعصير الطوسي وابن كرمونه
 والعلامة الشيرازي ومحمد الشهرستاني وصاحب الشجرة الالهية ومن تبعهم الثالث
 القول بتجاوده نعم مع لصور المعقولة له نعم وهو مختار فرفور بوس والرابع فذهب
 افلاطون الالهي من اثبات لصور المفارقة وثلث لعقلية وانها علوم الالهية بها يعلم الموجودات
 كلما الخامس للمعتزلة من اثبات ثبوت المعدومات الممكنة قبل وجودها فعلم الباري
 عنهم عبارة عن ثبوت تلك الممكنات في الازل ويقرب منه ما ذهب اليه لصفوية
 فانهم قالون ثبوت الاشياء قبل وجودها ثبوتا علميا لعينيا كما قاله المعتزلة السادس
 مذهب القائلين بان ذاتة نعم علم اجمالي بجميع الممكنات فاذا علم ذاتة علم بعلم واحد
 كل الاشياء وهو قول اكثر المتأخرين قالوا اللواجب نعم علمان بالاشياء علم اجمالي مقدم
 عليها وعلم تفصيلي مقارن لوجودها واختاره سيد الحكماء الامكانية لمعلم الاول للحكمة
 اليمانية ميرداماد قدس سره في التقويمات والنصحيات وكتاب التقديرات واليه

يؤول مختار تليده صدر المتألهين في الاسفار والمبدا والمعاد وغيره وختمناه على
 سيلوح عليك ان شار الله السابع ان ذاته تعلم علم تصلي بالعلول الاول والاطل
 بما سواه وهكذا الى اواخر الموجودات ونسبها الى حكيم الاصل الطوسي هذا قول
 ولكن الاشارة والعلامة على الله مقامه قد وقعت له مسامحة عظيمة ههنا في حاشية
 المشهورة المسماة بمصباح الدجى في لوار الهدي على الرسالة الزاهدية فقال الثاني
 مشرب فروريس من اليونانيين من ان علم البارى بالكمالات حية لا تتجاده معها
 وجود انتهى فالعجب منه مع كثرة في التجر وشدة في التهر كيف فرب عليه هذا
 ايجلي فان فروريس قال بتجاد العاقل لمعقول مطلقا ولمعقول عنده عبارة
 عن الصورة العلية كما صح بالرئيس في الاشارات وتبين عليه مسلكه في علم الزا
 كما فصح عنه صدر المتألهين في الاسفار والمبدا والمعاد بقوله الثالث القول بتجاد
 مع الصور لمعقولة وهو المنسوب الى فروريس مقدم المشائين من عظم تلامذة المعلم
 الاول انتهى واين هذا من اتجاده تم بالكمالات والموجودات مطلقا من الاعيان
 كما هو مذاهب الصوفية فتفكر وكذا ايراده على صدر المتألهين في اقتضاره المذاهب
 هذه المسألة على سبعة او ثمانية بانها تفتى الى ثلثة عشر او ثمانية عشر بجد لا
 اراد حصر المذاهب بسرا في هذه المسألة ولا يشرح من عبارة محصر على ان
 يحق على السائل فيهابل المستنبط منه ضعف لانه عبر عن قول الضابط بقوله ربما قيل
 هذه عبارة في الاسفار وربما قيل في وجه الضبط ان من اثبت علمه بالموجودات فهو

اما ان يقول ثبوت المعدومات هو ان نسبتها الى الخارج كالمعتزلة اولى الدين كعض
 مشايخ تصوفية مثل الشيخ العارف المحقق محي الدين بن عربي و الشيخ الكمال صمد الدين
 القونوي كما يستفاد من كتبهما المشهورة ام لا وعلى الثاني اما ان يقول بان علمه تعالى
 بالاشياء صور خارجية فائمة بذواتها منقصة عنه فهو عن الاشياء وهي مثل الاطلائية
 والصو المفاخرة او يقول بان علمه بالاشياء الخارجية نفس تلك الاشياء فهي علوم
 باعتبار ومعلومات باعتبار اخر لا هنا من حيث حضورها جميعاً عند الباري وجودها
 له وارتباطها بعلومه ومن حيث وجوداتها في انفسها ولما دلتها لتجدد المعاني
 الغائبة بعضها عن بعض بسبب الزمان والمكان معلومات قالوا فلا تغير في علمه تعالى
 بل في معلوماته هذا ما خستاره شيخ الاشراف ومتابعوه والقائل بعدم انفصاله
 اما ان يقول انه غير ذاته فهو مذهب الشيخين الفارابي وابي علي او يقول انه عين
 ذاته فصح اما ان يقول ان ذاته متحدة بالصورة العقلية كقرويس واتباعه او يقول
 ان ذاته بذاته علم اجمالي بجميع ما سواه او بما سوا المعلول على الوجه المشار اليه فمذهبان
 احتمالات ذهاب الى كل واحد منهما ذهاب انتهى ولا يخفى انه ليس بين كل حصر من
 انتهى والاثبات في العبارة المذكورة من حصر العقلي خبر ولا اثر اصلا كيف وانعرض
 منه انما هو ضبط المذاهب على وجه شبه حصر العقلي لا حصر الاحتمالات العقلية في هذه
 المسألة فانهم ثم اقول يظهر منه ان تلك المذاهب المذكورة انما هي بعد اثبات علمه
 بذاته وبغيره من الاشياء فيخرج عنه مسلك من نفى علمه مطلقا وعلمه بذاته دون غيره

الاول

او بالعكس واما من المذاهب الباطلة الظاهرة العناد فلا يؤخذ عليه بعدم كونهما
 او لم يقصد حصر المذاهب في هذه المسألة ولم يتعلق به غرضه لمهوق له الكلام في
 ذاك المقام فان غرضه لمبحث من المذاهب المعتدة بها التي لها وجه من الاستناد
 والاستدراك وبالذليل العقلية والشبهات والتوصيفات الالهية التي يمكن ان يسئل عنها
 ارارا لا ذكيا من العقلاء والحكماء وان هي الا تلك المسالك الثمانية لمسطورة لا مسالك
 المفوتات والطامات المخزافات فانهم مع اتفاقنا في الفصل الاول من الموقف
 الثالث من الهيات الاستفاد اصولا وقواعد يقطع بها اصول جمهور العقائد الباطلة
 ويجزم بها عروق الاراء الناقلة الماحلة التي عدوها الاستاد وخارجا عن الثمانية كما
 لا يخفى على المتأمل المتعمق فيما كان فيها غنى عن الطويل في حكايتها ثم ارجتها
 ولعل الاستاد اهتدى الى سبيل هذا الاعتراض اذا استجد في تعدد المذاهب من
 بعض كتب الكلامية مثل شرح المواقف وتلطف ما فيها له بالنطق بالاستفاد الحكيم
 فان صاحب المواقف قد عد ووزع المذاهب لعلمه ثم الشامل لذاته ويجمع المفهومات
 والمكلمات والمعتقدات الموجودات المعدومات الى ستة فيبلغ الاعداد اذ خصته
 الى المذاهب الثمانية لمسطورة في الاستفاد الى اربعة عشر ولكن الغاير وبهذا
 التحليل في غير موقعه كما مر ثم الاستفاد مع هذه المسامحات قد ذكر بعض المذاهب
 الراجحة الى بعض وترك بعض غير المكرر هذه عبارة لواعبرت المذاهب الواقعة
 في العلم على سبيل التفصيل لا ارتقت الى خمسة عشر بل الى الاول انه لا يعلم نفسه ولا غيره

اشا في انه يعلم نفسه ولا يعلم غيره مطلقا واثالث انه لا يعلم الجزئيات من حيث هي
 جزئيات و يعلم ما سواها واثامس انه يعلم كل بصوقا فانه في السادسة
 بسيطة ذات تعلق بالممكنات السابعة انه يعلم بنفس حضور الممكنات الدهرية لثامن
 انه يعلم بحضور المثل القائمة بانفسها واثاسع انه يعلم بنفس حضور الاشياء الاثرية
 واثاشرا انه يعلم بنفس ثبوت الممكنات الخارجية الحادية عشرة انه يعلم بثبوت الممكنات
 العلية واثاني عشرة انه يعلم بانحداه مع الممكنات اتحادا تاما الثالث عشرة انه
 يعلم بانحداه مع الممكنات ذاتا واثاربع عشرة انه يعلم بنفس ذاته
 وهو مرآة يجمع الاشياء مع تباينها له واثامس عشرة انه يعلم لمعلول الاول بذاته
 وما سواه بواسطة العقول القدسية فانه خمسة عشر ذاهب الى كل ذاهب ذاهب
 فاحفظ ذلك فانه من معننات العصر انتهى كلامه الشريف اقول فيه اول اعلان
 سلب العلم عن الواجب مطلقا كما في الاول مما قد طنته من مخترعات المتكلمين ولم
 يذاهب اليه ذاهب لكونه بعيدا عن لفظة الانية العقلانية كما سنذكر التنبية
 عليه ثم وجدت الحق المحضى قد وافقتني عليه في حاشية على الهيات شرح التجريد
 الجديد حيث قال واطنى انه لم ينف احد من اعتقاد علم الواجب بالذات بل انما نقوا
 العلم تفصيلا قبل ايجاد الاشياء في الاعيان ظنا منهم ان هذا هو العلم كما يدل عليه
 الدليل الذي استدلوا به لبعض الذي نقوا العلم بذاته تعرا انما نقوا العلم الزائد على الذات
 كما يشعرون به عليهم انتهى ومثله انما والعلامة الشمس الجبلاني في حاشية على الحاشية المحترمة

والعلم بالذات لا يعلم الا بالذات
 والذات لا يعلم الا بالذات
 والذات لا يعلم الا بالذات

بقوله كان من ادعى انه لم يفت احد من العقلاء علمه تعالى جعل هذا البعض اناني قطلا
 عن درجة العقلاء لاحتياجها بجملة العلم لثبته اقول هذا اذا سلمنا ان احد من لم يفت
 في اجلة الانسانية نفى علمه مطلقا والافتقار سببنا انه حكايته وبهية صرفة لا خط
 له من المحكي عنه اصلا واثباتا كذا عدم علمه بغيره عندنا من مفتريات الاوهام والاقوام
 لا يعلم ذاهب اليه في نفس الامر وكذا الثاني نسبة الى قدما الفلاسفة شارح المواقف
 وامثاله وتعميم الاستناد وعندي لاصل له على التحقيق اذ اخضنا في الفحص عن اقاويلهم
 في استعارهم لمعتبرة وثالثا ان السابع والتاسع متقاربان كما لا يخفى ورابعان الثاني
 عشر في ثبته لانه ان اراد به مسلك فرفور يوس فقد نهنا على ما فيه الا ان يدركنا
 قسما خاصا منها وهو لصور العلمية باخذ اللام للعهد فيه ما فيه كما لا يخفى على البنية وان
 اراد به مذهب الصوفية فهو وان كان له وجه ولكن لا يخصح مع عن الشكر اردان الراد
 غير يدين فلا معنى له ولم يظهر ذاهب اليه وخامسا انه ترك مذهبا مذكورا في شرح المواقف
 وهو على اثر الاربعين في تعدد مذاهب المخالفين هذا القطع السادسة من الفرق الخان
 من قال لا يعلم الجميع بمعنى سلب الكل لرفع الايجاب الكلي لا بمعنى السلب الكلي اذ
 لو علم كل شئ فاذا علم شئ ما علم العلم به لان هذا العلم شئ من الاشياء ومفهوم من
 المفهومات وكذا علم علمه لانه شئ آخر ويلزم التسلسل في العلوم واجواب تسلسل
 في الاضافات لاني امور موجودة لان العلم من قبيل الاضافة وتعلق عندنا انه
 تسلسل في الاضافات غير ممتنع لثبته فذبح

اشارة الى ان كون العلم
 من مقولة الاضافة من
 كما تقر في
 الابابيل
 سيد احمد حسين
 تلميذ

الفصل الثاني

في اثبات علمه تعالى بذاته

البرهان الاول يتوقف تقريره على ثلث مقدمات الاولى ان اجب

الوجود بذاته في فائده التجرد عن المادة او الموضوع حتى عن الهيئة فهو غير متعلق الهوية

بشيء اصلا واذن هو قائم بذاته على وجه اعلى واسنى مما يحيط به العقول الثانية ان كلما

هو قائم بذاته غير متعلق الهوية بشي خسر فهو موجود لذاته حاضر عند ذاته الثالثة ان

العلم هو حضور معلوم بعينه او بصورته عند المجر والموجود بالفعل القائم بذاته وانما

لديه واذن يظهر لك ان واجب الوجود وكونه مجردا فائده التجرد وكونه قائما بذاته و

موجود لذاته وحاضر عند ذاته عالم بذاته وذلك العلم انما هو عين ذاته فهو عالم لذاته

بذاته فذاته عقل وعقل ومعقول وهو المطلق قال حكيم العظيم بهنبار في التحصيل لما كان

وجود المحسوس والمعقول في ذاته وجوده لمدرکه وكان وجوده لمدرکه نفس محسوسة

ومعقوبية لم يصح ان يكون ما وجوده لغيره مدرکه ذاته لذاته ومدرکه ذاته يجب

اينكون نفس وجوده ادراكه بذاته وكلما وجوده لذاته فهو مدرکه ذاته اذ ليس وجوده

الماكونه مدرکه فالامور التي يدرك ذواتها لا يصح ان تكون متعارضة للمادة والالكان

وجودها لغيرها واما الامور المجردة عن المادة فانها يجب ان تدرك في ذاتها والالكان

وجودها لغيرها وكل ما هو محجوب عن ذاته فلما تفرقت المادة غير مدرکه ذاته وقال ايضا

ان معقولیستہ الشیء ووجودہ من حیث ہو معقول واحد فاذا کان لغیرہ کان معقولا
 له واذا کان وجودہ لذاتہ فهو معقول ذاته واقوی الموجودات ہو الموجود المستغنی عن
 المہیۃ وضعف الموجودات باحقیقۃ القوۃ وہذا ہو الہیولی فما وجودہ اقوی الموجودات
 فہو فی باب المعقول ^{اقویا} انتہی وقال ایضا قد عرفت ان الوجود مجرد عن المادۃ ہو غیر محجب
 عن ذاته فنفس وجودہ اذن نفس معقولیستہ و عقلیستہ لذاتہ فوجودہ اذن عقلی حاصل
 و معقول بیان ذلک انک قد عرفت ان المعقول ہو مجرد عن المادۃ وعللہا تمام لیس
 تنعکس الموجبۃ ککلیۃ موجبۃ ککلیۃ حتی یکون کلما یکون مجردا عن المادۃ فهو معقول
 لکن مجرد عن المادۃ اما ان یصح ان یعقل اولایح ان یعقل و محال ان لا یصح ان
 یعقل فان کل موجود یکمن ان یعقل فاذا نال یصح ان یعقل اما بان لا یتغیر فیہ شیء حتی
 یصیر معقولا بالفعل او بان یتغیر فیہ شیء حتی یصیر معقولا کما کمال فی المعقولات بالقوۃ
 الہی یتحتاج الی مجرد مجردا عن المادۃ حتی یصیر معقولا لکن ہذا حکم لا یصح فی مجرد
 بالفعل فہو اذن معقول بالفعل فہو حاصل لذاتہ فانہ ان لم یکن عاقلا لذاتہ لکان
 معقولا بالقوۃ وقد فرضنا معقولا بالفعل ہفت انتہی وانما اور ذناہ بطولہ مع اشتمالہ
 علی بعض التکرار لکن یکن بالناظر و ان مستبصر دن علی فہم ندہ المسالۃ لمعضلہ تحقیقہا
 وکنہا اذ التکرار فی الدرس ربما یفید استقرار الذہن ولاحظہ بالمعنی المتسلو المقرو
 علی وجہ التمام معافیہ اشار الی دفاع مشبہہ شیخ الاشراف فی المطارحات علی
 ہذہ المسالۃ من انہ لو کنی فی کون الشیء شاعر اہنفسہ تجردہ عن الہیولی لکان الہیولی

شاعر ابنه اذ ليس بعرض بل هيبتها لها وهي مجردة عن الهيولى الاخرى فيظهر
 اجواب عنها من ذك الكلام بان صرف التجرد عن الهيولى ليس كافيا في العقل بل
 انما المناط فيه وجود الشيء بالفعل في حد ذاته مع تجرده عن المادة والهيولى لا وجود
 له بالفعل في حد ذاته بل العقل فيه مضمته فيه القوة وانما فعلية هو فعلية القوة وانما
 يستفيد الفعلية من الصورة واما الصورة فلها وجود في المادة فلا يكون موجودا لذاتها
 بل وجودها غير با فلا يكون عاقلة لذاتها ولعجب من ان ذهاب الى مثل في النور
 القائم ببناء بانه عقل عاقل ومعقول قال في هياكل النور لما كان النور العارض قويا
 لغيره فليس ظاهر الذات فلو قام بنفسه لكان نور النفس ونفسنا الناطقة ظاهرة
 لذاتها في انوار قائمة بنفسها انتهى وفضل في حكمة الاشراف بالامر به عليه فكيف
 ينكر على المشائفة بما هو مستيقن به قطعاً

او هام مظلمه وانارات مشرقه

اما صاحب عماد الاسلام فقد آمن بالبشوات الواهية والمكابرات الكلا^{نسبية}
 ان شية من القوة الكلامية الكلائية القوشجية والتفتازانية والعصدية على تطيرتها
 البرهان ولم يكن له سبيل الى الاطلاع على ركاكتها ونخافتها وفسادها وبطلانها
 اصلا حيث قال الدليل الثالث وهذا هو دليل الحكماء ان البارى تم مجرد الاستماع
 كونه جسما او جسمانيا كما ستعرف وكل مجرد عالم لان كل مجرد يصبح ان يكون معقولا

لانه يكون برياً عن الشوائب المادية وكل ما هو كذلك فشان ماهية ان يكون معقولة
 لانها لا تحتاج الى عمل بل بسا حتى تصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة
 العاقلة وكل ما يصح ان يكون معقولا يصح ان يكون معقولا مع غيره لان كل ما يصح
 ان يعقل فتعقله يمنع ان ينك عن صحة الحكم عليه بالوجود والوحدية وما يجري مجرىهما
 من الامور العامة لمعقولة والحكم على شئ في مقتضى تصورهما معا فاذن كلما
 يصح ان يعقل صح ان يعقل مع غيره وكلما يصح ان يكون معقولا مع غيره يصح ان يكون
 مقارنا لمعقول خسر وكلما يصح ان يكون مقارنا لغيره من المعقولات يصح ان يكون
 عاقلا اذ كان مجردا قائما بذاته اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصح
 ان يكون مقارنا لغيره فاذا وجد في الخارج تصح ان يكون مقارنا لذلك الغير
 لان صحة المقارنة المطلقة لا تتوقف على المقارنة في العقل فان صحة المقارنة المطلقة
 هي استعداد المقارنة المطلقة واستعداد المقارنة المطلقة التي هي اعم من المقارنة
 في العقل مقدم على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة في العقل ولتقدم
 على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ فصحة المقارنة المطلقة متقدم على
 المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها والا يلزم الدور فاذا وجد في الخارج مجرد قائم
 بذاته يكون صحة مقارنته المطلقة التي لا يتوقف على المقارنة في العقل بان يحصل فيه
 لمعقول حصول الحال في محل ذلك لانه اذا كان قائما بذاته متنع ان يكون مقارنا
 للغير بجلولة في حلوها في ثالث المقارنة المطلقة تنحصر في هذه الثلاثة فاذا امتنع

الاثنان منها تعين هينكون بصحة بالنسبة الى الثالثة وهي صحة مقارنة للمعقول مقارنته
 المحل للمحال فثبت ان كل ما يصح ان يعقل فاذا وجد في الخارج وكان مجردا قائما
 بذاته يصح ان يقارنه معقول خسر مقارنة الحال لمحله ولا يعنى بالتعقل الامتقارنه
 للمعقول للموجود القائم بذاته مقارنة الحال لمحله وكل مجرد ما يصح هينكون عاقلا
 لغيره وكل ما يصح هينكون عاقلا لغيره يصح ان يكون عاقلا لذاته لان تعقله لذلك
 الغير يستلزم امكان تعقله انه يعقل ذلك الغير وصحة الملزوم يستلزم صحة اللازم
 فصحة تعقله للغير يستلزم صحة امكان تعقله انه يعقل ذلك الغير وصحة الامكان يستلزم
 الامكان فهين تعقل انه يعقل ذلك الغير وتعقل انه يعقل ذلك الغير يستلزم تعقل
 ذاته لان القضية يستلزم تعقل المحكوم عليه فثبت ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلا
 لذاته فحجب ان يكون عاقلا لذاته لان تعقله لذاته اما حصول نفسه او حصول مثاله
 والثاني باطل لاستلزامه اجتماع المشلين ففسين ان يكون تعقله بحصول نفسه ونفسه
 وانما حاصله له لا يغيب اصلا فيكون لتعقله انما حاصله فثبت ان كل مجرد عاقل
 ويرد عليه امور الاول انه لم لا يجوز ان يكون خصوصية ذات مجرد مانعة عن تعقله
 كما صرحوا بان كنه ذاته تعالى ممتنع هينكون معقولا لغيره فلا يتم حج قوله كل مجرد يصح
 ان يكون معقولا فلا يتم الدليل الثاني ان قوله كلما يصح هينكون معقولا الخ انما يتم
 اذا كان اليعلم بحصول بصوره في العقل وهذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون يعلم انكشافا
 الاشياء على النفس من دون ارتسام شئ في شئ او بارتسام بعضها في بعضها و

في مجرد هسروا لثان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت
 المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو م الرابع ان صحة المقارنة المطلقة لا يستلزم صحة كل من
 المقارنة الخارجية والعقلية فانه يجوز ان يمنع في فرد بحسب خصوصية ما يصح في
 الطبيعية في الجملة الا ترى ان نطق والكتابة والضحك مما يصح في طبيعة الحيوان في
 الجملة والاطم يوجد في الانسان لا يصح في الفرس مثلا كيف ولو قلنا يلزم صحة
 المقارنة المطلقة صحتها بجميع الخارج بها وبحسب جميع افرادها لزم صحة المقارنة بجلول ما هو
 قائم بذاته في معقول هسروا بجلول ما في ثالث وهذا يستلزم عدم تمام الدليل مع
 ظهور فسادها ايضا الخامس ان يجوز ان يكون من خاصية بعض المجرورات ان يعقل
 لمعقولات مستنوع عليه ان يعقل انه يعقلها والقياس على ما يجده الانسان من نفسه
 لا يعيد حكما كليا يقتضيه انتهى اقول هذه الايرادات اوردها من شرح المواظف
 شرح التجريد الجدي وقد سبق مناقبها في الخواشي الكتابية في الاذمنة الخالية
 ارتجالا هذا لفظها ذات الحق الاول معقولة لذاته وهذا القدر كفي للمستدل لا يدعي
 ان كل محسوس ومعقول يكون معقولا لكل محسوس وثانيا ان ذاته تعالى ظاهرة لكل عقل
 الا انه يعجز لعقول والبصائر عن كتمانها به لشدة ظهوره وضعف لعقول عن احاطة
 سكانها بالبصائر الخفايش بالنسبة الى الشمس لمشرقها على ما صرح به المعلم الاول فعند
 الاكتمال اذ امتناه انما هو لما نفع وللغير وهو لا ياتي في صحة المعقولية في نفسه
 وباني الايرادات والتشكيكات مما يشبه المكابرات الا ترى الى الثاني فان الدليل

قد بني على مسلك المشايخ في العلم وهو كجسولي وكجسول بصورة فالقرار منه المنهج
 الاشرقي لتوجيه الاعتراض مما لا يخفى ركائمه وكذا الثالث لان المقارنة الخاصة
 انما يحصل بضم قيود المقارنة المطلقة مطلق المقارنة فلا يتراب في تقدم
 تعقلها على المقارنة الخاصة لوجوب تقدم تعقل الجزر على تعقل الكل من حيث هما
 كذلك واما الرابع فان النطق والكتابة ليس مما يصح اتصاف طبيعة الحيوان بما هو حيوان
 بل انما يصح اتصاف طبيعة الانسان بهما بالذات ولكن لما كانت الحيوانية مقارنته له
 تصفت بهما بالعرض على سبيل المصاحبة الاتفاقة ولم يقل لمستدل باستلزام
 صحة المقارنة صحة كل اقسامها واللام يصح ما يستنسخ القسامين في الدليل واثبت اثبات
 والخاص صرف المكابرة فلا يستحق الالتفات انتهى كلامنا وقال صدر المتكلمين في
 شرح الهداية ههنا بحث اما اول فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة
 انما يتم اذا كانت المقارنة ذاتية لها وهو موهوم واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة صحة
 المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات البحر والمقارنة في ضمن هذا الخاص
 فقط اعني المقارنة العقلية فاذا وجد في الخارج منعت المقارنة المطلقة لانتفاء
 شرطها الذي هو الوجود الذهني او لوجود مانع لها الذي هو الوجود الخارجي وعلى التقدير
 لم يصح لهتارة بينهما اذا كان البحر موجودا في الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان
 ما ذكره لا يستنسخ توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بل عبيسنة على
 متنوع تعين صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى هذه المقارنة الخاصة وهو حلول المعقولات

في المحجة القائمة بذاته فيلزم احد الامرين اما فساد الدليل او بطلان هذه المقدمه
 اقول اما الجواب عن الاول فبان تقدم العام على الخاص من حيث اشتماله على
 العام من حيث زائده عليه الذي باعتبار تحقق الخصوص ضروري وان كان يجب
 ذاته متقدما على العام كما في العرضيات وذلك القدر كاف فيما نحن فيه واما
 عن الثاني فبان اذا جاز اتصاف العام بشي ولو في ضمن الخاص جاز اتصافه بذلك
 الشيء لذاته الامناع خارج عن ذاته اذ كلما يستنع لذاته ما يتنع على كل من
 افرادها مطلقا والامور الخارجيه عن المهيته الغير اللازمه لها انما تلحقها من جهة الماهية
 واستعدادها فما لا يكون ماديا يستنع عليه ذلك واما عن الثالث فبان ما ادعى
 احد توقف صحة المقارنه المطلقة على هذا النحو من المقارنه الكلييه حتى يقتض
 به الدليل المذكور بل يكفي صحة هذه المقارنه بالنظر الى طبيعه المقارنه المطلقة من حيث
 توقف المقارنه المطلقة عليها كما لا يخفى لانهما واجاب عنه المحقق اللاهجي في
 شوارق الالهام بقوله اقول يمكن دفع هذه الوجوه اما الاول فبان المانع عن
 التحصل ليس في ذاته بل فيها كما صرحوا به واما الثاني فبان الخواص الذاتيه
 بالنسبه الى ما هو ذاتي له متحققه بين المقارنه المطلقة والخاصه فوجب تحقق الذاتيه
 بينهما واما الثالث فبان المقارنه العقلية لكونها مقارنه احد الحالين للاخر
 من المقارنه الخارجيه التي نحن بصدد اثباتها اعني مقارنه ذات المجر والمعقولات
 لكونها مقارنه محل مع فلا معنى لان تباين ذات المجر عن الاشراف وقيل لانه

بمخلاف لقسم الاول من المقارنة فانها اشرف لامحالة من الاولين كما لا يخفى فلا بد
 في اباردات المحسوسات وقبولها اياها واما الرابع فبان هذا الحكم اعني كل ما يعقل
 غيره يمكن ان يعقل انه يعقل غيره قريب من البديهيات كما صرح به بعضهم فمنعه
 مكابرة هذا ثم اقول يمكن ان بين صحة المقارنة لذات المحسوسات بعد اثبات صحته
 المعقولة فان المعقولة مقارنته بالامحالة عن مقارنته بالحال للمحل وهي متساوية
 للمقارنة المطلقة فاذا وصحت المقارنة المطلقة في ضمن مقارنته بالحال للمحل وصحت
 في ضمن مقارنته للمحل بالحال بطريق الاول لكونها اشرف وهذا القرب مما ذكره
 وابعده عن المناقشة انتهى ثم اقول هذا البرهان اصله من اشارات الشيخ الرئيس
 وتلك الايرادات انما منبتها ونشأها من كلام العلامة المشكك الرازي في شرحه
 ثم تبعه عيل جليل من المتكلمة كشرح المواقف وشرح البحر الجدي وتفصيل
 ابواب التحقيقات يطلب من شرح الاشارات للحكيم المحقق وهو شبه بنظر صاحب
 وزمن ثاقب الاسفار وبعض عوشرينا وانا العرض ههنا ايضا غفلة فضل
 المتكلمين وتغافل عن جواهر الفن الالهي من الفلسفة وبيان انه مع التزام النقص
 على عسلامة الرازي كيف يقلد في تشكيكاته ومغالطته ومكابراته ههنا ولكن
 لعله من حيث لم يشعر ولقد صدق كم ترك الاول والاخر فقبض

توضيح سماوي

ثم مما يجب التنبه عليه ان جملة من الفضلاء مثل النحرير الاثير الابهر في الهداية

وصاحب المواقف وشرح الحیبر واما لعم قدر عموا ان هذا البرهان قد اقامه
 الحكماء على ان كل محسوس قائم بذاته يجب ان يكون عاقلا على سبيل الاطلاق
 فمخلوه من الال ان الحكماء على اثبات علمه تعالى وعندنا انه تصرف غير ما لو
 ومعنى غير مشكور لان شيخ الرئيس قد خصه في الاشارات بمجرد يكون علمه بغيره
 زائدا على ذاته كما لا يخفى على من تامل عبارته ولذلك ورد في النقط الثالث
 منه الموضوع للنفس الارضية والسموية وليس لم ذكر في الهيات الشفاء حيثما عني
 بسأله اثبات علم الواجب وكذا لم يتك به في الحكمة العلائقية في مقام اثبات
 علم الواجب لذاته هذه عبارة ترا پس تر پیدا آید که سبب معلوم شدن جز
 آن نبود که صورت و حقیقت سے از مایه جدا بود و چنان سبب عالم بودن
 چیز آن است که هستی سے اندر مایه نبود و هر گاه که هستی مجرد از مایه صورت
 بود اندر هستی مجرد از مایه آن هستی علم بود چنانچه
 صورت مردم محسوس کرده از مایه مردم که اندر نفس بود سے علم بود و چون نفس که
 صورت سے خود مجرد است از مایه وجود او مرا طاست پس نفس خود نفس عالم است
 زیرا که سے بانکه از مایه جداست چنانکه پدید کنیم بجایه خویش عالم بود با آنچه
 از و جدا شو و بوسه رسد و از ان نیز که سے مجرد است معلوم است مر آن
 که از و جدا شود و خود از خود جدا نیست پس خود مر خود را عالم است و معلوم
 است و واجب الوجود مجرد است از ماده بغایت تجردی و ذات سے از خود

محبوب نیت و حد نیت پس شے خود مر خود را عالم است و معلوم است
 بلکہ علم است و کذا حکیم الفرید ذکرہ فی کیفیات النقصانیۃ و باجملہ فیخرج منه
 علم مجرد و یكون ذاته بذاته مشاراً الانکشاف الاشیاء من دون الاقتران لے
 صور علمیتہ و ہیات کئیۃ زائدۃ علیہ کما فی الواجب حل ذکرہ علی المتحققین لکن
 حکیم الابھری لما حسب ان علمہ تغیرہ انما ہو بحصول لصورة فیہ استمد بہذہ
 القاعدہ فی علم الالہی الیہ فنقول فی الفصل فی الہدایۃ بان الواجب عالم لذاتہ بالکلیا
 و اما صاحب عماد الاسلام فلما کان فی عقلة عن ہذہ الدقیقۃ قتی فی آثار الغافلین
 ولم یسک علی منہاج المحققین کما فرقتہ و لا یکن من الغافلین و باجملہ لما لم یکن بہذہ
 الحجۃ تعلق حقیقی عندنا بہذا المقام لم اعتمد علیہ فی عنوان الفصل بل قد اوردا
 فیہ برہاناً صحیحاً عندنا التعلیل علیہ وقد خصہ سید حکما بالامکانیۃ لم یعلم
 الا اول للحکما الیمانۃ فی کتاب التقویات و ایضاً علی ابن وجہ بان لقد
 الحق حل ذکرہ فی قصی التقدس و التجرد اذ ہو وجود بحت قائم بذاتہ متقدس
 عن المہیۃ فضلاً عن المواد و العہد و سائر ما یجبل المہیۃ بجال زائد و ہولاً محالہ طہر
 لذاتہ بنفس ذاتہ اذ ذاتہ غیر مجتبئۃ عن ذاتہ فهو عاقل ذاتہ و معقول ذاتہ
 و عقل ذاتہ و اذ انہ ہو عبسۃ نفس مہیۃ و ہو علی عرش اعلی مراتب التجرد
 و التقدس فعلمہ بذاتہ کما لیس ہو و راد وجودہ فکذلک لیس ہو و راد مرتبۃ

لہ العہدۃ بانہم لضعف فی الخط و فی العقل ہرق

مهية ونفس مهية اكمل علوم وادبها تورية وتقدسا وفوق الكمال والتمام مرتب
 بلا نهاية وليس للعقول المفارقة في شيء ممن ذلك من خلاق استتمه او اما
 اعترض العلامة المشكك الرازي في المباحث المشرقية بانه لو كان المجرود
 القائم بذاته عقلا وعاقلا ومعقولا كما ادعته الحكماء للزم من تعقل ذاته تعقل كونه
 عقلا وعاقلا ومعقولا بذاته وليس كذلك فانما بعد تعقله يحتاج الى هتياف
 استدلال على كونه كذلك فان جوابه ليس في قوتنا الا ادراك مفهومة وهتياف
 ايكلة وليست هذه الثلثة عينها بل عين وجوده اعينى وتخييل كونه حاصل
 في الذهن والالزم انقلاب الحقيقة ولو حصل لكان تعقله مستلزما لتعقل تلك
 الثلثة بل كانت عينه وقد تقرر استحالة ارتسام الحقيقة الواجبية لعينه
 في مقرة فانهم

البرهان الثاني

تقريره ان علم كمال لا يتبع على الواجب وكل كمال لا يتبع عليه فهو
 حاصل له بالفعل اما الصغرى فلان علم كمال مطلق للموجود من حيث هو موجود
 وهو الذي لا يتخيل في كماله اختلاف الازمان وتطوراته كما في الاحكام
 الفقهية المتغيرة بالسنخ والتبديل باعتبار الازمنة واحوالها المتجددة
 ولا يعتبر اختصاص بالحثيات التقييدية كالحركة فانه كمال للموجود المتخصص بالحتمية
 لا بما هو موجود فالعلم كمال للموجود بما هو موجود وبدون الافتقار الى تخصيص ما

واما قيد التجرد في العقل والعقل والمعقول كما قد شرح فانما صح حصول العلم
 بالفعل لا يصح كون العلم كمالا مطلقا للموجود بما هو موجود وبمبها فرق بين الكبر
 فلانه لو لم يكن العلم حاصله تعالى بالفعل يلزم فساد الكمال فيلزم نقص
 وهو كمال مطلق لا يتطرق اليه جباة نقصان اصلا وبهذا السبيل يمكن اثبات
 غيبة سائر الصفات الكمالية قال سيد الحكماء والامكانية العلم الاول للحكمة التي
 في التقويات والتصحيحات ان العلم كمال مطلق من كل جهة للمقرر والوجود بما هو
 تقرر ووجود غير متخلل في الكمالية قد وجد حيث حيث حتى يكون موجب
 تجما وتكثر بالفعل او تركيبا في لحاظ العقل وثبوتية جهة من الجهات لوجهة
 تحليل في حثية وحثية وعتبار واعتبار وما كمالية على الاطلاق من
 كل جهة فهو غير متمنع على نفس ذات الموجود الحق بذاته وكل ما لا يتنع عليه
 لذاته في مرتبة نفس الحقيقة اذ لاجته جوازية في الحقيقة الربوبية بل اجواز العالم
 هناك وجوب صرف بالذات على الاطلاق فاذا وجد جبان يكون العلم
 وكذلك الكمالات التي هي مضاهية في الكمالية على الاطلاق عين نفس
 الحقيقة الحق الواسعية انتهى وهذا البرهان ايضا عندنا ما يبرع اليه المايقان و
 يقطع اليه الاذعان فثبت ولا تزل

حلال العين تجليلا وتخليلا وكفرا والاسم الحلال والكسر والتخلة ما كرهه في ميمه استثنى

البرهان الثالث

من جهة مبدئية تعالى للنقوس الناطقة المجرودة العالمة بذاتها و
 بغيرها ولا يعطى الكمال للموجود المطلق من فوقا صر عنه واحسن العبارات عندنا
 في تعبيره وتخييره وتفسيره كلام التقويات والتصحيات فلذلك ختمنا
 كتابنا بهذا وهو هذا ان يقوم الحق وهو واهب العلوم وصانع العلماء ولا يهب
 الكمال القاصر عنه وعن كمال ما من الكالات ليس في مرتبة ذاته فهو قاصر عنه
 وباجل كما الموجودات تنسحق لا محالة له وجود صرف واجب بذاته هو وجود
 نفسه لا وجود شيء موجود ولا وجود يجوز بذاته شيء لولا وجوده يجب ذاته لذا تشرح
 ذاته انه يجب لان ما يجب فلذلك العلوم تنسحق له علم محض واجب بذاته
 هو علم نفسه لا علم شيء عالم ولا علم يجوز بذاته شيء لولا علمه يجب ذاته لذا تشرح
 ذاته انه يعلم لانه ما يعلم وفوق كل ذي علم عليم انتهى كلامه الشريف ثم عسى ان
 يتوهم ان كون المحجبه القائم بذاته عقلا وعاقلا ومعقولا يستدعي حثيات تقيده
 فيه كالمعاجز والمستعجز في الامراض النفسانية وليس كذلك لاستلزامه الحثيات

٥ يعترض عليه بانه يلزم من هذا الدليل ان يكون الواجب متحركا مثلا ايضا تعالى عن ذلك ويجاب
 بان المراد الكمال المطلق ١٢ منه سمع منه قدس سره

وهذه الآيات ثبت عينية العلم اذ لو لم يكن العلم عين ذاته سبحانه بل كان مرادها الذات كان هو
 سبحانه ذرا علم فيلزم ان يكون فوقه ايقم عليم تعالى عن ذلك علوا كبيرا ١٣ منه قدس سره -

التبعية الترتيبية في نفس حقيقة البسطة وفي الواجب الحق جشانه بل لا
 مخالفة فيه لا ذاتا ولا اعتبارا فليس هنا الا التقديم والتأخير في الالفاظ قال
 الشيخ الرئيس في الشفا والتعلقات بان نفس كونه الشيء عاقلا ومعقولا لا يوجب
 ان يكون هناك ثنوية في الذات ولان في الاعتبار فالذات واحدة
 والاعتبار واحد فانه ليس يحصل الامر من الاعتبار ان له مهية مجردة هي في
 ذاته مهية مجردة ذاته لكن في اعتبار العقل تقديم وتأخير في ترتيب
 المعاني والعرض اهل شيء واحد ولا يجوز ان يحصل حقيقة الشيء مرتين كما تعلم
 انتم واذ ان بلغ الكلام الى هذا المقام فلناخذ في مقصد آخر

فصل الثالث

في اثبات علمه بغير البرهان الاول من جهة العلم التام بالعلية يستلزم
 تفعله كذلك بالمعلوم وليس المراد من العلم بذات العلة ومهيتها من حيث
 هي هي اذ ربما لم يكن لها علاقة كذاية بالمعلوم فضلا يكون لازما بين
 لمية العلة والاعلم بمفهومية الاضافية لانها مع المعلول ليست من غير تفهم
 لاحدهما على الآخر ولا اعلم بها من جميع الوجوه اذ المعلوم من جملة وجودها
 فيكون اعلم بها قبل هذا العلم لا بعده بل المراد به العلم بالعلية من الجهة التي هي بها
 علة ولا شبهة في انه اذا اشتملت عليه العلة لزم منها وجود المعلول وليست

تلك بجهة في جامل الا نحو وجود كحالي له والعلم بالوجود الخاص للشيء لا يتصور الا
 بشهووه اية غيبني واذا اتضحت هذه القاعدة فتقرر البرهان انه تعالى لما كان
 بنفس ذاته الحق مبدءا لجميع الممكنات بواسطة ام بدونها فكما هو عالم بذاته كما تقر
 فكذلك هو عالم بجميع جهات ذاته واعتبارات حقيقة ولو ازم وجوده علما تاما و
 فوق التمام ومنها كونه علة لسائر الجائزات فهو عالم بها على اتم الوجوه على هذه
 القاعدة واما صاحب علم والاسلام فهو مشغوف بشكوك ركيكة مذكورة في
 شرح المواقيت وشرح التجر يد الجدي اذ لم يكن له طريق الى العلم بدفاعها فاقن
 بها حيث قال الدليل الرابع انه تعالى عالم بذاته واذا علم ذاته علم ما عداه جميعا
 اما الاول فلان العلم عبارة عن حضور معلوم عند العالم وهو حاصل في شئ
 لان ذاته غير غائب عن ذاته فيكون عالما بذاته واما الثاني فلانه مبدءا لجميع
 ما سواه ابا بواسطة او بدونها والعلم بالعلمه يوجب العلم بالمعلول ويرد عليه
 انما لا نسلم ان العلم عبارة عما ذكرتم ولو سلم فلم لا يجوز ان يشترط فيه التغاير
 بين الحاضر وما حضر عنده فلا يكون للشيء عالما بنفسه وايضا يرد عليه ان العلم
 بالعلمه انما يستلزم العلم بالمعلول اذ اكان العلم بالمعلول بجميع صفاته ولو ازم
 الخارجية ولا يلزم من حضور الشيء عند نفسه حضوره بجميع صفاته ولو ازمه والا
 لزم ان يكون احدنا عالما بكنه حقيقة نفسه و صفاته ولو ازمه والامر ليس كذلك
 انتهى القول هذه الايرادات والالتباسات والمكابرات مما يقتدر الاذكياء

الحارمون علی طسره من الاصول والتحقیقات المذكورة با دنی الثقات الا
 الاخیر و الجواب الحق عنه كان مسطورا فی اسفار صدر المتألهین ولكن هذا الخسیر
 الفاضل المتکلم لم یوفق للاستزادة والاهتداء بانوار کلامه علی الله مقامه فلم
 یطلع علی ما استمر علی الامتیقان بالشکوک الا شعریة فوقف له یدیه عبارة
 الاسفار اللوازم علی ضربین لوازم اعتباریه ولوازم غیر اعتباریه ومعنی الاعتباریه
 ههنا ما لا ینبغ ان ینسب الی الذهن وعند اعتبار الذهن ایاها وهذا مثل کون
 النفس قائما بذاته غیا عن الموضوع وکونها ممکنا وحادثا باقیها بعد خراب البدن
 فان بعض هذه الصفات کالغنی والتجبر وعبارة عن سلب شیء عنها والسلب
 لو كانت ثابتة لكان لشيء واحد صفات غیر متناهیه لاجل سلب غیر متناهیه
 عنه لامره واحدة بل مرارا غیر متناهیه فقتضی عللا غیر متناهیه كذلك وبعضها
 کالامکان والحدوث والبقاء مما یتكرر فوجدوا واعتبره کونه ثابتا فی الخارج فینجر
 الی التسلسل فان الحدوث لو کان ثابتا لکان له حدوث وهكذا الی غیر النهایة
 وكذا حکم فی البقاء فقلنا ان تلك الصفات مما لا وجود لها فی الخارج فلا ینبغ ان
 ذات الشیء تعدل لتحققها حتى یلزم من العلم بها العلم بتلك الصفات مطرول انما
 ینبغ ان تعدل لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل لها مطلقا ایضا بل عند اعتبار
 جملة من الوسطیات ولا شک ان العلم بهیهة لنفس وبتلك الوسطیات لمعتبرة
 علته للعلم بوجود هذه اللوازم واما اللوازم غیر الاعتباریه فنی للنفس مثل قدرتها